

دراسات المبادرة:
الأمنوقراطيات العربية
إصلاح القطاع الأمني



أيلول/سبتمبر

2011

الأمن الخاص.. عملٌ ليس كأي عملٍ آخر

د. فيرجيني كولومبييه*

هذه الورقة جزء من مشروع بحثي وحوار سياسات في عدة دول عربية حول التحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن في العالم العربي.

بينما نالت نشاطات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العراق منذ عام 2003 اهتماما كبيرا، فلم ينل ظهور وتطور قطاع الأمن الربحي في البلاد العربية الأخرى سوى القليل من الاهتمام. فلا توجد حتى الآن أية محاولة منهجية لجمع البيانات وتحليل ظاهرة خصخصة قطاع الأمن في المنطقة.

وهذه الورقة هي نتيجة جهد ميداني أجري في الإمارات العربية المتحدة (وتحديدا دبي) والأردن ولبنان في كانون الثاني/يناير من عام 2011 وهي محاولة أولى لتحديد الخصائص العامة لخصخصة الأمن في الدول العربية والمغزى السياسي لهذه الظاهرة.

في هذه الورقة، تظهر فيرجيني كولومبييه أنه في الدول التي تلعب فيها الأجهزة الأمنية دورا مركزيا، فإن خصخصة الأمن لم تكن فقط مجرد وسيلة لتحقيق أرباح في مناخ اقتصادي ينحو نحو مزيد من الليبرالية.

فالأمّن الخاص ليس "بزنسا" كغيره. فهو قطاع له تأثير على طريقة عمل الأنظمة العربية نفسها. فبينما اعتمدت تلك الأنظمة على الأجهزة الأمنية بشكل أساسي لتأمين سيطرتها على الحكم والحفاظ عليها، فقد شكل ظهور قطاع الأمن الخاص فرصة أمدت تلك الأنظمة بأدوات جديدة لاستخدامها في نفس الغرض المذكور. ففي دبي والأردن ولبنان على حد سواء، سارعت الأنظمة - أو مجموعات محددة أو أشخاص بعينهم من داخل النظام - بتكليف هذه الظاهرة وتجيرها لمصلحتهم.

المهام الأمنية - وفي حالات أندر العسكرية - لشركات خاصة تقوم بتقديم هذه الخدمات لأغراض ربحية. في ظل هذه الظروف، يتسع القطاع الأمني، بالأمر الواقع، إلى ما وراء المؤسسات العامة المسؤولة عن الأمن (الجيش، الشرطة، الاستخبارات...) ليشمل فاعلين من القطاع الخاص، سواء أكانوا قوات غير نظامية أو شركات تجارية.

ثمة نزعة متزايدة لدى الدول العربية، رغم الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات الأمنية فيها، إلى التشارك في احتكار استخدام القوة - سواء طوعاً أم لا - مع مجموعة من الفاعلين غير الحكوميين. هذه الظاهرة نتاج لتطورين متلازمين: فبينما يتحدى الممثلون المسلحون غير الحكوميين، من قبيل المجموعات المعارضة المتمردة والثائرة والميليشيات، سلطة الدولة في دول عديدة (السودان، العراق، اليمن ولبنان..)، بدأت الدول نفسها بتكليف

*باحثة أولى في مبادرة الإصلاح العربي

الثاني/يناير من عام 2011. وتظهر الورقة أنه بالإضافة إلى كون العمل الأمني وسيلة لتحقيق الربح في بيئة عمل حرة أو قيد التحرير – ولنتذكر أن العمل الأمني مربح للغاية –، فكثيراً ما استُخدمت الشركات الخاصة كأدوات سياسية بيد الأنظمة أو المجموعات المختلفة أو الأفراد ضمن الأنظمة.

جني الأموال والتحكم بالمجتمع: كيف ساعد الأمن الخاص حكام دبي في تعزيز سلطتهم

في البلدان العربية، كما في مناطق أخرى من العالم، يعتبر تطور الأسواق الأمنية أحد مظاهر الانتشار العام للإيديولوجيات والممارسات الليبرالية الجديدة. في معظم الأحيان ثمة علاقة متبادلة بين مستويات النمو الاقتصادي والتمدد والتصنيع من جانب وعدد الشركات الأمنية الخاصة من جانب آخر: فكلما ازدادت الأولى ازدادت الثانية. وتقدم الإمارات العربية المتحدة – ودبي في المقام الأول التي ظهرت على أنها "مدينة عالمية" ومركزاً للأعمال خلال السنوات الثلاثين الأخيرة – صورة توضيحية لهذه النقطة. لقد مضت دبي بالتأكيد أبعد من أي بلد آخر في المنطقة في مجال خصخصة الأمن، أو على الأقل في خصخصة أجزاء من قطاعها الأمني.

وإذا ما تجاوزنا الاعتبارات المالية المرتبطة بهذا القطاع المربح الآخذ في الاتساع³، فقد كانت الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة في الإمارات استجابة وحلا للعديد من الأولويات والقيود. وفي دولة الإمارات عموماً، وفي دبي على وجه الخصوص، يعتبر الأمن أولوية: فهو أمر لا غنى عنه لضمان استمرارية النجاح الاقتصادي في الإمارات. ومثلما يرد في إستراتيجية الشرطة في دبي بوضوح، فإن: "الإمارات هي إحدى أكثر الدول أمناً في العالم، ودبي هي المدينة الأكثر أمناً في العالم. وتهدف خطتنا الإستراتيجية إلى أن تسير السلامة والأمن والعدالة يداً بيد مع مجالات تطورها الاقتصادي والاجتماعي (...). سيتوفر الأمن والسلامة والعدالة للبلد والأفراد على حدٍ سواء"⁴.

المدعش أنه بينما نالت نشاطات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العراق منذ عام 2003¹ اهتماماً كبيراً، فلم ينل ظهور وتطور قطاع الأمن الربحي في البلاد العربية الأخرى سوى القليل من الاهتمام. فلا توجد حتى الآن أية محاولة منهجية لجمع البيانات وتحليل ظاهرة خصخصة قطاع الأمن في المنطقة. ويمكن طرح عدة فرضيات لتفسير هذه الفجوة. لا شك أن الحساسية المعروفة المتعلقة بالقضايا الأمنية في المنطقة صعبت إجراء أبحاث في هذا الموضوع. كما أن الكثيرين افترضوا أن أنظمة الحكم العربية كانت تقبض بقوة على أجهزتها الأمنية ولم يكن من الوارد أن تشجع على خصخصة قطاع بهذه الخطورة والأهمية لبقائها واستمرارها². ولكن رغم ذلك، لم تكن البلدان العربية خلال العقد الماضي محصنة ضد ظاهرة ذات علاقة مباشرة بالعولمة والتدويل: فقد تمت الاستعانة بالحرس الخاص في مجالات كثيرة مثل الأسواق والفنادق والمصارف والمجمعات السكنية بل وحتى المباني الحكومية. ومثلما حدث في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، أصبحت الخصخصة والاستثمار التجاري في قطاع الأمن حقيقة في العالم العربي، رغم أنها أخذت أشكالاً مختلفة ومدى مغاير. ولا شك أن اختلاف الظروف الاقتصادية والمالية والسياق السياسي، هو العامل الرئيسي الذي يفسر الاختلافات المميزة لتطور الأمن الخاص في البلدان العربية. ألا أن ثمة حاجة إلى تحليل أعمق يتعدى هذه الملاحظة الصرفة. أولاً، من الضروري رسم صورة أوضح للأشكال المختلفة التي اتخذتها عملية خصخصة الأمن في المنطقة. ثانياً، من المهم الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان لهذه التطورات أثرٌ على أداء الأنظمة الأمنية، وبالتالي على أنظمة الحكم نفسها.

هذه الورقة هي خطوة أولى، محدودة بالضرورة، في هذا الاتجاه. فالورقة تعتبر محاولة لتحديد الخصائص العامة لخصخصة الأمن في البلدان العربية والوقوف على المغزى السياسي لهذه الظاهرة. وهذه الورقة هي نتيجة جهد بحثي أجري في الإمارات العربية المتحدة (وتحديداً دبي) والأردن ولبنان في كانون

³ كما ورد في موقع أخبار العمل في كانون الثاني 2011، "أصبح الأمن الخاص بحد ذاته صناعة عالمية، يقدر دخلها بحوالي 150 مليار دولار أمريكي". أنظر:

<http://www.ameinfo.com/254629.html>

⁴ أنظر "إستراتيجيتنا تجاه شرطة دبي بين عامي 2008 و2015"، مقدمة بقلم الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. متوفر على الرابط:

<http://www.dubaipolice.gov.ae/dp/english/centers.jsp?Page=A26&Id=3475&num=1251&num2=1251&mainlayid=1251&Itemtype=4>

¹ لقراءة جيدة للأدبيات الموجودة حول الموضوع، أنظر إيميلي سبيرز ميرز، خصخصة الأمن في الشرق الأوسط، سلسلة ووركينغ بيبيرز، رقم 10، نوفمبر 2010، الشراكة العالمية حول تحول الأمن. متوفر على الرابط التالي:

http://www.securitytransformation.org/gc_publications.php

² أنظر على سبيل المثال: ديفيد آيزنبرغ، "تحديات خصخصة الأمن في العراق"، في آلان بايدن وماريا كابريني، العوامل الخاصة والأمن الحكومي، جنيف، DCAF & LIT Verlag، 2007.

ريسكس¹⁰ مراكز إقليمية لها في دبي. وبشكل عام، نما النشاط في هذا القطاع بشكل كبير خلال العقد الأخير. وحسب العقيد أحمد الحنطوبي، رئيس قسم الأمن الخاص في وزارة الداخلية الإماراتية، فقد ارتفع عدد الحرس الأمني من 2500 عنصر في عام 2002 إلى ما يقرب العشرة آلاف في عام 2008 في أبو ظبي وحدها. وأدى مقتل القيادي في حركة حماس محمود المبحوح في دبي في شباط/فبراير من عام 2010 إلى توسع القطاع بشكل أكبر¹¹. في عام 2011 كان ثمة أربعين شركة مرخصة من وزارة الداخلية توظف خمسين ألف حارس خاص في الإمارات¹²، وهو عدد فاق العدد الإجمالي للشرطة النظامية في الدولة. ورغم أن غالبية الحرس الخاص ليست من المواطنين (مثلما هو الحال مع موظفي الشرطة)، إلا أن 80% من الشركات الخاصة العاملة في الإمارات هي شركات محلية، وأحياناً تملكها الدولة بشكل كامل. أما العشرون بالمائة المتبقية من هذه الشركات فيملكها أجانب، وأهمها G4S للأمن.

إلا أنه لا يجب، حسب كلام الدكتور مصطفى العاني، مدير مركز أبحاث الخليج الموجود في دبي، أن يُساء تفسير وقراءة هذه الأرقام: فالسلطات السيادية الأمنية تظل امتيازاً حصرياً في يد الدولة. وكقاعدة، فإن المهام الموكلة إلى الأمن الخاص لا تتعدى مجموعة من المجالات المحددة، مثل تأمين الأماكن العامة المفتوحة أمام العامة كالأسواق والمصارف والفنادق والمستشفيات والمطارات ونقل الأموال وتأمين الأحداث الكبرى و حماية الشخصيات الهامة، حين لا تكون الدولة مسؤولة عنها. إن توزيع الأدوار، نظرياً، واضح بشكل نسبي:

"للقطاع الخاص دور، ولكن ليست ثمة "شراكة" بين الشركات الخاصة والحكومة. تبدو العلاقة أكثر وكأنها عقد. فالحكومة نفسها لا تستخدم الشركات

إن وضع الإمارات "كمدينة مفتوحة" وشهرتها بأمنها عنصران أساسيان في نجاحها الاقتصادي. ولأن الأعمال والسياحة، بالإضافة إلى الملكيات العقارية والخدمات المالية، تشكل الجزء الأكبر من دخل الإمارات، فمن الضروري جداً ألا تتلخخ صورة دبي بأي عجز أمني - بدءاً بجرائم الشوارع وانتهاءً بالهجمات الإرهابية - مما قد يقيد الحركة الحرة للأشخاص والنشاطات المتعلقة بالأعمال. وفي نفس الوقت ولنفس الأسباب، أي ضرورة المحافظة على سمعة الإمارات، يجب ألا يكون تواجد الأمن ثقيلًا (أي لا يكون مرئياً بشكل مفرط).

ولدى دبي، بعدد سكانها الإجمالي الذي وصل إلى مليون وثمانمائة وسبعين ألف نسمة في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2010⁵ يشكل الأجانب نسبة 85% منه، مصادر محدودة لتعتمد عليها من حيث الطاقة البشرية الوطنية. وتتكون شرطة دبي، التي تأسست في عام 1956 والتي يديرها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وهو نائب الرئيس ورئيس وزراء الإمارات العربية المتحدة وحاكم دبي، من 15000 فرداً⁶، معظمهم ليسوا من الإمارات، أو على الأقل الذين هم في وظائف ورتب دنيا. لذا، فثمة حاجة إلى وسائل مكملة وملائمة من أجل ضمان الأمن والنظام العام في الإمارات. وكان أن فتحت السياسات الاقتصادية الليبرالية المطبقة في الإمارات، بالإضافة إلى القدرات المالية الممتازة، الطريق أمام القطاع الخاص لكي يدخل في "البنس" الأمني ويلعب دوراً مركزياً في البنية الأمنية بشكل عام.

ونظراً لمكانة دبي كمركز عالمي، خاصة في مجال الخدمات المالية والنقل، فقد أسست شركات أمنية عالمية خاصة من قبيل غود هاربور⁷ وكرول (توم ايفيريت هيث)⁸ وأوليف غروب⁹ وكونترول

⁵ حسب مركز إحصائيات دبي. متوفر على الرابط:

http://www.uaeinteract.com/docs/Dubai%20TM's_population_up_7_per_cent_in_nine_months/43044.htm

⁶ بالنسبة لأبو ظبي تشكل 12500 كادر خط أمامي.

⁷ تأسست في عام 2002 على يد المستشار السابق في البيت الأبيض المختص بمكافحة الإرهاب ريتشارد كليرك، ركزت الشركة بالأصل على إدارة الأمن في سوق الأمن الأمريكية. توسعت الشركة في عام 2005 لتقديم خدمات الاستشارات المتعلقة بالتعرض للمخاطر لعملاء في دول أخرى. فازت الشركة في عام 2010 على سبيل المثال بعقد كبير يتعلق بالمرحلة الأولى من مد شبكة الإمارات للسكك الحديدية بطول 1500 كم.

⁸ كرول هي الشركة الرائدة في مجال الاستشارات الأمنية.

⁹ أوليف غروب هي شركة بريطانية تقدم خدمات الأمن لعدد من الوكالات والشركات الأمريكية. تعمل مع شيل، جي إي، بويغ، يوسيد، يو إن ش 2م هيل والإتحاد الأوروبي. حصلت على مجموعة عقود مع بيكتيل لتقديم الخدمات الأمنية للشركة في العراق وفي

المسيبي في أعقاب إعصار كاترينا. عملت الشركة أيضاً مع سي بي إي لتدريب حرس الموانئ في العراق في عام 2004.

¹⁰ شركة بريطانية، تقدم العديد من التحليلات الأمنية والاستخباراتية التي تتراوح بين تحليل الخطر السياسي والأمني وبين أمن السفر وتقدم أمناً تنفيذياً، بالإضافة إلى إدارة الأمن، الحماية المسلحة الخفية والدعم المعلوماتي. تعمل الشركة في العراق مع الحكومة ومع عملاء من المؤسسات.

¹¹ أنظر "مقتل المبحوح يزيد أرباح الشركات"، في "العربية"، الثامن عشر من كانون الثاني 2011، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.alarabiya.net/articles/2011/01/18/134018.html>.

¹² أنظر موقع شرطة أبو ظبي:

<http://www.adpolice.gov.ae/en/news/security.spacialist.aspx>.

"يتوجب على كل مؤسسة أن توظف حرسها الأمني الخاص، هذا إلزامي. والأمن ثقيلٌ حقاً. هنا على سبيل المثال، فقط لأجل "مركز دراسات الخليج"، تم توظيف عشرة من عناصر الأمن. والأمر ينطبق على سكني. في المناطق السكنية، لا تُفتح الأبواب أمام الغرباء؛ ثمة كاميراتٌ في كل مكان، حتى في أماكن صف السيارات. هذا هو المستوى الاعتيادي للأمن. الشركات الخاصة مسؤولة عن إدارة الأمن في مراكز التسوق أيضاً. الأمن غير مرئي ولكنه فعال. بالتأكيد لدينا أيضاً عناصر شرطة واضحين من ملابسهم وسيارات ملحوظة وأخرى غير ملحوظة. إلى آخره... ولكن كقاعدة، ليس ثمة تدخل، فقط حين يكون الأمر ضرورياً، تتدخل الشرطة"¹⁷.

ولعل أحد مزايا النظام المطبق من قبل السلطات في دبي هو أنه يعتمد بشكل كبير على التقنية المتطورة، مع اعتماد خفيف على الطاقة البشرية. ويفسر الحجم المحدود للقوى العاملة الوطنية والحاجة إلى ضمان مراقبة قانونية للقوى الأمنية هذا الخيار. لذا فلدى وصولك مثلاً إلى مطار دبي الدولي، ستشعر بأنك تصل إلى منطقة ذات مستوى أمني عالٍ: لا يوجد رجال شرطة أو جيش يرتدون ملابس موحدة، لا توجد مناطق مراقبة... لن يتوجب عليك العبور عبر كاشفات المعادن ولن يتم تفتيش حقائبك أثناء سيرك في أضخم المجمعات التجارية في المدينة. ولكن مع ذلك فالتدابير الأمنية موجودة في كل مكان، دون أن تعرف أو تشعر بها. ومثلما قال الدكتور العاني: "تتفق الحكومة أموالاً طائلة على الأمن. ويبنى الأمن في معظمه على استخدام أحدث الأنظمة الإلكترونية، كما اتضح مؤخراً من قضية المبحوح. الكاميرات في كل مكان. التقنية المتطورة أساسية، خاصة الكاميرات الذكية، وهي باهظة الثمن ولكنها تتطلب عدداً قليلاً جداً من الناس ليراقبوا ما يجري. لهذا النظام ثمن، ولكنه كان ناجحاً في العشرين سنة الأخيرة: معدل الجريمة منخفضٌ جداً في دبي".

ولا يُسمح للحرس الخاص بحمل الأسلحة؛ وهم يعملون بالتعاون مع الشرطة القادرة على نشر وحدات استجابة سريعة عند الضرورة، والتي تمارس أيضاً رقابة محكمة ولصيقة على الشركات الخاصة. وهكذا، فإن النظام كله مصمم بحيث يكون للحكومة اليد العليا فيما يتعلق بالأمن: "بخلاف البلدان العربية الأخرى، لدينا نظام تحكم فعال جداً.

الخاصة لإنجاز مهام محددة. على سبيل المثال، فإن الأماكن والمباني العامة هي تحت السيطرة التامة للحكومة. فليست ثمة عقود من الباطن، فالحكومة تضطلع بدورها بشكل كامل"¹³.

مع ذلك بصر المسئولون على الدور التكميلي الذي تلعبه الشركات الخاصة في مجال الأمن العام: "وزارة الداخلية وشركات الأمن الخاصة (يعملان) لأجل ضمان بيئة سالمة وأمنة ومسالمة في الإمارات العربية المتحدة"¹⁴. فمثلاً، فإن "جهاز حماية المنشآت والمرافق" ومقره في أبو ظبي هو هيئة حكومية، موكلة رسمياً بمهمة إدارة حماية وأمن موارد الإمارات الحيوية وبنيتها التحتية. مع ذلك يؤكد ميثاق هذه الوكالة على أنها تعمل "وفق استراتيجيات أمنية شاملة معززة بأفضل الممارسات العالمية بالتعاون مع شركائنا في القطاعين الحكومي والخاص"¹⁵. وهكذا، بينما تكون المداخل الخارجية للمواقع الاستراتيجية محمية من هذه الوكالة، يكون الأمن داخل هذه المواقع مسئولية حرس خاص. وتستأجر الوكالة أيضاً شركات استشارية وتعمل بشكل مستمر مع محللين من القطاع الخاص، الكثير منهم أجنبي.

ما يتم التشديد عليه من قبل المسؤولين هو الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص ككل في ضمان سلامته الخاصة. ففي مؤتمر عُقد في الشارقة في كانون الثاني من عام 2011، أشار العقيد الحنطوبي إلى أن "أحد المظاهر الهامة للشراكة (بين المجتمع والقطاع الخاص) هو الأمن الخاص الداخلي للشركات التي تعمل في التجارة والسياحة والصناعة والمجالات الخاصة الأخرى"¹⁶. وهذا يعني في الواقع والتطبيق، أن على الفنادق أو مجمعات التسوق (مثلاً) لكي تحصل على تراخيصها، أن تبرهن على أنها تغطي حاجاتها الأمنية. ثمة متطلبات محددة للحصول على ترخيص من "دائرة التنمية الاقتصادية"، تتبعها معاينة ويُحتفظ بالسجلات. يشرح الدكتور العاني:

¹³ مقابلة مع الدكتور مصطفى العاني، دبي، 23 كانون الثاني 2011.
¹⁴ أنظر "SCCI تتضافر مع وزارة الداخلية لاستضافة المؤتمر حول أهمية الأمن الخاص"، في "البوابة"، الرابع والعشرين من كانون الثاني 2011،

<http://www1.albawaba.com/sci-teams-ministry-interior-hostforum-importance-private-security->

¹⁵ أنظر موقع حكومة أبو ظبي،

http://www.abudhabi.ae/egovPoolPortal_WAR/appmanager/ADeGP/Citizen?_nfpb=true&_pageLabel=p_citizen_departments&lang=en&did=87374

¹⁶ أنظر "SCCI تتضافر مع وزارة الداخلية لاستضافة المؤتمر حول أهمية الأمن الخاص". نفس المصدر.

بعض البلدان الأخرى في المنطقة، حيث النظام غير واضح وغير شامل"²¹.

وتولي السلطات في دبي اهتماماً كبيراً بصورة جهازها الأمني بشكل عام، وبشرطتها بشكل خاص، التي تقدم على أنها الأحدث والأكثر تطوراً في العالم العربي. ويُفترض أن يساهم هذا في السمعة العامة للإمارة. لذا نجد أن موقع شرطة دبي الإلكتروني يصرح بما يلي:

"نستخدم مقاييس أداء رائعة، ونطبق توصيفاً مفصلاً لمهامنا وواجباتنا وصلاحياتنا. (...) بكل فخر؛ نحن أول شرطة عربية طبقت الـ D.N.A في البحث الجنائي، وأول شرطة عربية استخدمت "البصمة الإلكترونية"، وأول إدارة عربية عرفت "الإدارة بلا أوراق"؛ لنا من الجوائز في المنافسات الإدارية، محلياً ودولياً. (...) لقد عرفنا الشرطة المجتمعية، ومارسنا أساليبها قبل غيرنا من دوائر الشرطة في العالم، وسجلنا بذلك سبقاً في هذا المجال، كما أدخلنا في الهيكل التنظيمي للشرطة إدارة لرعاية "حقوق الإنسان". نحن أول من أدخل الخدمات الإلكترونية وإنجازها عن بعد في الوطن العربي. واليوم يمكن لأي إنسان أن ينهي إجراءات تجديد رخصته، حتى ولو كان في أقصى بلاد العالم. نحن شرطة متميزة لسنا كغيرنا من قوات الشرطة في العالم"²².

ولطالما كانت مسألة حقوق الإنسان خاصة جزءاً مركزياً من جهود الحكومة في هذا المجال. وقد اتخذت مجموعة من الإجراءات لتدريب الشرطة على مسائل احترام حقوق الإنسان، كممثل تأسيس إدارات لرعاية حقوق الإنسان في جميع أقسام الشرطة في دبي في عام 2004. هذه الإدارات مكلفة بحماية حقوق الإنسان، سواء للضحايا أو لمرتكبي الجرائم، وبمنع ممارسات تنفيذ القانون بطرق ووسائل غير شرعية والتي قد تُتخذ بحق المجرمين والمشتبه بهم²³. وفي هذا المجال يصرح الدكتور العاني بأنه:

"ثمة إدارة لحقوق الإنسان في كل قسم شرطة، حيث يتم احتجاز الناس. كما أنهم ينفقون كميات

(...) ثمة قواعد للسلوك بالنسبة للشركات الخاصة توضح كيف يجب أن تعمل"¹⁸.

ويشدد المسؤولون الإماراتيون على الاهتمام الكبير الذي أولوه لكيفية تطور الأمن الخاص. وبالفعل، فقد لعبت الإمارات العربية المتحدة دوراً رائداً حتى الآن في تنظيم عمل شركات الأمن الخاصة. وأصدرت إمارة أبو ظبي في كانون الثاني من عام 2003 أول قانون يتعلق بنظام الأمن الخاص في الإمارات، والذي نظم بالتحديد عمل شركات الأمن الخاصة ونقل الأموال. رافق هذا القانون فرض معايير تدريب حكومية على "إدارة الأمن الخاص" المشكّلة حديثاً والتي تُعرف الآن باسم "إدارة شركات الأمن الخاصة" في الإمارات. وفي عام 2009، ونتيجة لفرض الضوابط الجديدة الناظمة للقطاع، هبط عدد الشركات التي تعرض الخدمات الأمنية في أبو ظبي، في عام 2009 من 182 شركة إلى إحدى عشرة¹⁹. وبحسب البروفيسور بيتر دارسي، الرئيس التنفيذي لمعهد الأمن القومي التابع لوزارة الداخلية الإماراتية، فإن "اللوائح الجديدة قضت على الشركات السيئة في القطاع والتي قدمت خدمات دون المستوى المطلوب. لم يتم إغلاق هذه الشركات ولكنها شعرت ببساطة أنها لم تعد تستطيع أن تواكب الركب لأنها لم تستطع أن تستوفي مجموعة الشروط. وألزمت القوانين الشركات بالحصول على رخصة لكوادرها. وفي سبيل تحقيق هذا، توجب عليها أن ترسل مدربين إلى معهد الأمن القومي ليتدربوا وليدربوا بدورهم كوادر الشركة وبيجهازوها. (...) بدأت الشركات بتوظيف أناس أفضل تعليماً لأنهم إذا رسبوا في امتحان الترخيص، سيشكل الأمر خسارة مالية بالنسبة للشركات"²⁰.

ومع صدور القانون الاتحادي بشأن شركات الأمن الخاصة رقم 37 لعام 2006، والذي دخل حيز التنفيذ في بداية عام 2009، يتم الآن تطبيق نفس المعايير في أبو ظبي وجميع الإمارات الأخرى. وحسب ما يقول الدكتور العاني، في إمارة دبي، فإن "الحكومة تأخذ بزمام القيادة، وليس ثمة تساهل، سواء مع الشركات العالمية أو المحلية. (...). بخلاف

²¹الدكتور العاني، المقابلة السابقة.
²²

http://www.dubaipolice.gov.ae/dp/english/e_services.jsp?Page=A26&Id=13511&num2=NWS&mainlayi
[d=195&itemId=13512](http://www.dubaipolice.gov.ae/dp/english/e_services.jsp?Page=A26&Id=13511&num2=NWS&mainlayi)

²³ أنظر "الإمارات العربية المتحدة"، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية، حقوق الإنسان، والعمل، 28 فبراير 2005،

<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2004/41734.htm>

كما تنظم شرطة دبي أيضاً حصصاً تدريبية على تطبيق القانون تركز على حماية حقوق الإنسان، بما فيها حماية ضحايا الجرائم.

¹⁸ الدكتور العاني. نفس المقابلة.

¹⁹ الأرقام موجودة في "مؤتمر يتناول دور قطاع الأمن الخاص"، موقع أخبار الخليج، متوفر على الرابط:

<http://gulfnews.com/news/gulf/uae/government/conference-addresses-role-of-private-security-sector-1.45166>.

²⁰ نفس المصدر.

الموجود في دولة الإمارات والذي أصبح شديد الترتيب والتنظيم.

تطوير نموذج أمني جديد: كيف يمكن للنخب الأمنية الأردنية أن تخفف من تفتت الدولة؟

لعبت الاعتبارات الاقتصادية في الأردن، كما في كل مكان آخر، دوراً كبيراً في تطور الأمن الخاص. وبحسب باحثٍ محليٍّ، يمكن تعقب جذور الظاهرة إلى ثمانينيات القرن المنصرم، حين تمّ التوصل إلى اتفاق بين الشرطة (الأمن العام | الشرطة) والمصارف. ويقال أن المصارف تعرضت لضغوط كبيرة لتمويل نظام إنذار مبكر تتراوح كلفته بين مليونين وثلاثة ملايين دينار أردني، غرضه ضمان أمنها²⁸. في ذلك الوقت، أي في عام 1984، كانت قد أنشأت في الأردن أول شركة أمن خاصة وهي وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن. وقيل وقتها بوضوح أن الشركة التي تم تقديمها على أنها "مهمة بالدرجة الأولى بتوفير وتدريب حراس أمن" تشكلت "استجابة للطلب المتزايد في الأردن على خدمات أمنية متوفرة تجارياً"²⁹. لكن موقع الوكالة الإلكتروني يمضي أبعد من ذلك قائلاً إنه: "على الرغم من أن الدولة تقدم الأمن كما ينبغي للناس، إلا أن هذا الأمن لم يصمّم أبداً لتزويد المؤسسات أو الأفراد الذين يشعرون بالحاجة إلى حماية أكبر، لسبب أو آخر"³⁰.

في التسعينيات، حين تزايد تطبيق السياسات ذات التوجه نحو اقتصاد السوق في البلاد، بات جلياً أن ثمة فرصة لجني الأرباح من الأمن، واعتُبر القطاع سوقاً مربحة لأن شركات جديدة تأسست في الأردن وكانت في حاجة للحماية. كان لحربي العراق، عام 1990-1991 وعام 2003، تأثير كبير على الاقتصاد، لأن العديد من مواطني الأردن الأغنياء عادوا واستقروا الأردن، تبعهم عدد كبير من العراقيين. وزاد النمو الاقتصادي بتدفق رأس المال هذا بالإضافة إلى سياسات الخصخصة التي طبقتها الحكومة بالتوازي. وأدى تطور المشاريع السياحية وإنشاء أسواق وفنادق جديدة إلى تزايد الحاجات الأمنية. كان لتطور المحيط الإقليمي بدوره تأثيره العميق على القطاع، خاصة بعد تفجير فندق راديسون عمان في نوفمبر من عام 2005. ساعدت

هائلة من المال على المترجمين. إذا صادفتك مشكلة مع حرس الأمن الخاص، فإنك تستطيع أن توجه شكوى إلى إدارة محددة في شرطة دبي، وستحصل على جواب خلال 72 ساعة. ولقد جربت ذلك بنفسني، ونجح الأمر. (...) إن رئيس الشرطة نفسه يقضي وقتاً طويلاً في جولاته التفقدية؛ وهو يتدخل شخصياً في أحيانا كثيرة، وهذا أحد الأسباب التي جعلت منه ثاني شخص أكثر شعبية في الإمارة. (...) ميزة هذا النظام أن المرء يمكنه أن يشتكي. وثمة مراقبة دائمة للحرس الخاص عن قرب، وحتى الشرطة نفسها تخضع للمراقبة"²⁴.

ويرى المسؤولون والخبراء أن نظام المراقبة المحكم هذا، الذي ترتبط فيه القطاعات الخاصة والعامّة بقوة وتكمل بعضها البعض، تبرره ضرورة ضمان الأمن في الإمارة: "في دبي، يجب أن تكون أمناً"²⁵. لذا وبمرور السنين، أصبح القطاع الخاص يلعب دوراً حاسماً في النظام الشامل الذي أسسته السلطات العامة. وهو اليوم يبدو أداة كبرى تبسط الحكومة بفضلها "يدها القوية" على القضايا الأمنية. وبينما يتم التعامل مع صورة الشرطة على أنها من الأولويات²⁶، ألا أن هناك إعلان واضح وصريح أن الأمن مقدم على الخصوصية: "ليست الخصوصية شيئاً مقارنة مع الأمن؛ (...) لا يوفر النظام القانوني أية حماية لأي شخص لا يتعاون مع الشرطة"²⁷.

في سياق كهذا، تشكل شركات الأمن الخاصة إحدى الفعاليات الأساسية في النظام الأمني الذي يبدو شديد التطور والتنظيم. ولأن الأعمال تحتاج إلى الأمن والتعاون، فإن النخب الحاكمة، المساهمة بعمق في كليهما، تستفيد أيضاً من كليهما. الشركات التجارية ذات الفائدة الجمة والتي تشكل تنمة مفيدة لقطاع الأمن العام ساهمت بشكل مطلق في توطيد نفوذ حكام دبي وسلطتهم، وأصبحت أداة سياسية. الآن، ورغم أن تطور الأمن الخاص اتبع أنماطاً مشابهة في بلدان عربية أخرى (حيث يتواجد الأمن الخاص في كل مكان تقريباً، ويتولى مسؤولية تأمين أنواع مختلفة من المباني المفتوحة أمام العامة أو المجمعات السكنية، مثلاً)، إلا أن أيّاً منها لا يملك النظام المحكم

²⁴ الدكتور العاني، المقابلة السابقة.

²⁵ نفس المصدر.

²⁶ أسست شرطة دبي أيضاً قسم العلاقات العامة قبلها. هدفها المحدد هو "الفوز بثقة الناس وترسخ مستوى الوعي لعمل الشرطة". تم دمج هذا القسم في عام 1984 مع الإدارة العامة للتخطيط والتوجيه المعنوي.

²⁷ الدكتور العاني، المقابلة السابقة.

²⁸ مقابلة مع باحثٍ محليٍّ، عمان، الثامن عشر من كانون الثاني

2011.

²⁹ انظر الصفحة الرئيسية لموقع وكالة أمن الشرق الأوسط،

<http://www.lstjordan.net/medsajol/index.html>.

³⁰ نفس المصدر.

الأوسط بأن: "التجربة أثبتت أن أولئك الذين لديهم ماضٍ في الجيش أو الشرطة هم أنسب للمهنة؛ (...) كل كوادرات الشركة هم عسكريون متقاعدون، العديد منهم خدم في فيالق النخبة في القوات المسلحة الأردنية، مثل الحرس الملكي والقوات الخاصة"³⁵.

رغم أن موظفي الأمن السابقين شكلوا عموماً معظم كوادرات الشركات الخاصة حول العالم، سواء في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو الولايات المتحدة أو أوروبا، إلا أن قبضة الجيش على القطاع تبدو قوية بشكل خاص في الأردن، كما توضح عملية تسجيل الشركات. وفي ذلك يقول مسؤول كبير في شركة السلام:

"ليست ثمة قوانين ناظمة للشركات. تتقدم لوزارة التجارة طلباً للترخيص، حيث يتوجب عليك إعطاء شرح مفصل للمهام التي ستنتهونها شركتك؛ ثم يرسل طلبك إلى وزارة الداخلية. تُرسل ثلاثة رسائل رسمية إلى إدارة المخابرات العامة ومجلس الأمن العام والمخابرات العسكرية. يرجع الطلب خلال مدة لا تتجاوز الأسبوعين إلى وزارة التجارة".

ويوضح هذا الوصف أن قوى الأمن هي التي تتولى النظر في طلبات التسجيل. وتشير المدة القصيرة التي يستغرقها فحص الطلبات أن العلاقات الموجودة مع المتقدمين بالطلبات تحدد نتيجة المراجعة. وهذا ما يؤكد محام مقيم في عمان، حيث يقول:

"تصر وزارة الداخلية على أن يكون معظم أصحاب الأسهم كوادرات متقاعدين من الجيش، مما يعني أن العلاقات الشخصية أمر أساسي. وثمة شرط آخر يقول أنه لا يسمح أن تتجاوز نسبة أصحاب الأسهم من الأجانب 50%"³⁶.

في الحقيقة، يبدو أن العملية كلها داخلية تتم داخل نفس الوسط، فيمنح الأقوياء في الجيش والمخابرات موافقتهم على إدراج لاعبين جدد في الدائرة المحدودة للأمن الخاص. إلا أن عملية الانتقاء تم تحسينها قليلاً منذ ثلاث سنوات، وذلك بتحديد معيار واحد على الأقل يجب أن يحققه المتقدمون بالطلبات وهو تقديم 50000 دينار أردني كضمان، وهو شرط يراه البعض طريقة سهلة لاستبعاد غير المرغوب فيهم في الوسط. ونتيجة لهذا، بدأت الانتقادات تتوالى حتى من جانب متعهدي الأمن الخاص أنفسهم، بسبب

كل هذه العوامل على تطور سوق الأمن الخاص. ويشرح مسؤول أمني سابق، يعمل في بزنس الأمن الخاص منذ تقاعده أن: "الأمن ضروري الآن في الفنادق، مثلاً، لأن التصنيف العالمي أمر شديد الأهمية بالنسبة لها، هي بحاجة إلى ضمان مستوى عالٍ من الأمن في منشأتها؛ يجب أن تكون قادرة على إبراز المعايير المحددة التي تتبناها. ومن هنا فليس لديها الخيار: يجب أن تدفع مقابل الأمن"³¹.

رغم التوقعات الأولى لأرباح هذا القطاع، بقي تطور القطاع محدوداً في البداية: في عام 1999، تأسست ثلاث أو أربع شركات في البلد³². واليوم، ورغم أن عددها وأهميتها ازدادا بلا شك، إلا أنه لا يزال من الصعب جداً إعطاء إحصائيات لأعداد شركات الأمن الخاص العاملة في، وخصوصاً في ظل غياب قوانين واضحة أو أطر تشريعية ناظمة للقطاع.

وقد يكون أحد تفسيرات هذا الوضع هو الدور المركزي الذي اضطلعت به أجهزة الأمن الرسمية - الجيش بل والمخابرات أيضاً- في تطور قطاع الأمن الخاص الأردني. ومع ظهور أول شركة أمن خاصة، لعب مسؤولون أمنيون دوراً حاسماً في تطور وإدارة قطاع الأمن الخاص. ورغم أن هذا القطاع يعتبر قطاعاً خاصاً "رسمياً" إلا أن نخبة الجيش والمخابرات تسيطر بشكل كبير عليه، النخب التي تكون غالباً على علاقة وثيقة بالملك نفسه.

وبالإضافة إلى كون الأمن الخاص سوقاً مربحة للغاية، يشير العاملون في القطاع والمراقبون إلى عامل آخر قد يفسر نمو شركات الأمن الخاص في الأردن، ألا وهو وجود عدد كبير من الضباط المتقاعدين الذين كانوا يبحثون عن دخلٍ بعد التقاعد. وحيث أن الضباط عادة ما يتقاعدون في عمر يتراوح بين الثانية والأربعين والخامسة والأربعين، بعد ست عشرة سنة من الخدمة فقد قدم الأمن الخاص لهم "أفقاً لمسار مهني جديدة"³³. وتؤكد شهادات فاعليين رئيسيين في القطاع هذا التحليل. فمثلاً، يقول مسؤول كبير في شركة السلام المتخصصة في "الأمن والحماية" أن شركته توظف حالياً 108 موظفين، ثمانون بالمائة منهم موظفون سابقون في الجيش. كما أنه يشدد على حقيقة أن لرئيس الشركة خلفية وخبرة عسكريتين³⁴. وعلى نفس المنوال، يتفاخر موقع وكالة أمن الشرق

³¹ مقابلة مع مسؤول كبير في شركة السلام، السابع عشر من كانون الثاني/يناير 2011.

³² نفس المصدر.

³³ المقابلة السابقة.

³⁴ المقابلة السابقة.

³⁵ أنظر الصفحة الرئيسية لموقع وكالة أمن الشرق الأوسط. مصدر

سابق.

³⁶ مقابلة مع محام أردني، عمان، 17 كانون الثاني/يناير 2011

الاتجاه الثاني فكان ينبه إلى حقيقة أن المجالي ربما كان في صدد تكوين جيشه الخاص³⁸.

ومؤخراً، أثارت طبيعة العلاقة التي تربط الشركات الكبرى بالدولة والدوائر العليا الحاكمة مزيداً من الأسئلة بين المراقبين. فمثلاً أصبحت شركة أمن الأردن الدولية، التي تأسست في عام 2004، في صدارة سوق الأمن في البلاد³⁹. وخلال السنوات القليلة الماضية، فازت الشركة بالعديد من العقود الكبرى مع هيئات ومؤسسات هامة مثل "إدارة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة"، و"الجمارك الوطنية الأردنية"، "إدارة الأمن العام"، "إدارة المخابرات العامة"، "بلدية عمان الكبرى"، "شركة تكرير نפט الأردن"، "هيئة الطاقة الذرية الأردنية". والشركة عبارة عن كيان تجاري يترأسه اللواء المتقاعد نوران مياث ويملكه بالكامل مكتب التصميم والتطوير التابع للملك عبد الله الثاني، وقد تأسست بموجب قرار ملكي في عام 1999 ويصفها موقعها الإلكتروني بأنها:

"وكالة حكومية عسكرية-مدنية مستقلة تشكل جزءاً من القوات المسلحة الأردنية (...)، وتمولها ميزانية الدفاع مثلما يمولها الدخل المكتسب من بيع التقنية والمنتجات والخدمات؛ (...). تأسست لتوفير قدرة وطنية على تزويد القوات المسلحة بالخدمات التقنية والعلمية المستقلة ذات الجودة العالية والفعالة والاقتصادية. (وستستخدم خدماتها أيضاً) من قبل أسواق التصدير المدنية والعسكرية في مناطق أخرى من الشرق الأوسط"⁴⁰.

وكان الانخراط المباشرة للملك عبد الله الثاني في مشاريع من قبيل مراكز تدريب القوات الخاصة التي تم تدشينها في عمان عام 2009 (مركز الملك عبد الله للتدريب على العمليات الخاصة⁴¹) محل انتقاد المراقبين الذين يؤكدون أن هذا الوضع من الصعب اعتباره متسقاً مع موقع الملك كقائد أعلى للقوات المسلحة الأردنية. ويشير الموقع الإلكتروني للمركز أنه نتاج مشروع أردني أمريكي مشترك، ويستفيد

الطبيعة الاعتباطية لعملية منح الرخص. وفي ذلك يقول مسؤول في شركة السلام:

"على مدار السنوات الست أو السبع الماضية، دأبنا نحن مدراء الشركات الخاصة على المطالبة بتشكيل لجنة لتنظيم عمل الأمن. ثمة حاجة حقيقية إلى لجنة مؤلفة من محترفين لتنظيم القطاع. لا يجب أن يُترك هذا للبرلمان مثلما يدعو البعض. نحتاج إلى معرفة جهة الإشراف في هذه الأمور، ومن هو الشخص المسؤول حين تحدث مشكلة (...). بصورة أعم، ثمة حاجة إلى تغيير المواقف. ليس الأمن الخاص مقتصر على وضع حراس أمام أبنية؛ ليس مجرد طاقة بشرية. يجب أن نوسع نشاطاتنا لتشمل تحليل المخاطر وتقديرها. ولأجل القيام بنشاطات كهذه، نحتاج إلى ميزانية؛ هذا مكلف"³⁷.

ولأن الرهانات، وخاصة المالية منها، تزداد أهمية وحجماً، يجد المحترفون العاملون في القطاع أن غياب قواعد واضحة أصبح أمراً إشكالياً بشكل متزايد. كما يزعجهم بشكل متزايد مسألة أن الشركات الكبرى التي لديها روابط وثيقة مع الدولة ومع الملك نفسه تستأثر بحصة الأسد في بزنس الأمن. في هذا السياق، تصدرت الاعتبارات السياسية الواجهة وكثرت التساؤلات حول الغرض الذي يسعى له كبار المسؤولين في النظام.

ففي عام 1984، حينما تم إنشاء وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن، أثارت حقيقة أن عبد الهادي المجالي هو من أسسها الجدل. كان المجالي رئيس أركان الجيش الأردني بين عامي 1979 و1981 وخدم سفيراً لدى الولايات المتحدة بين عامي 1981 و1983. وفي عام 1985 أصبح رئيس إدارة الأمن العام، وهي الوظيفة التي احتفظ بها حتى عام 1989. ومنذ عام 1990 ساهم بفعالية في النشاط السياسي باعتباره رئيس حزب العهد الأردني الموالي للحكومة الذي تشكل في عام 1990، وأيضاً كناطق باسم مجلس النواب منذ عام 1997. لذا وحسب باحث أردني:

"حين تأسست وكالة الشرق الأوسط للأمن في عام 1988-1989 ظهر نوعان من ردود، يرى الأول أن مؤسسي الشركة لا يعدون كونهم مجرد رجال أعمال، وأنه كان هناك سوق لهذا النوع من النشاط في الأردن، وأنهم سوف يكملون عمل الشرطة ويملؤون الفراغ. أما

³⁸ مقابلة سابقة

³⁹ أنظر موقع الشركة: <http://www.josecure.com>

⁴⁰ أنظر موقع الشركة:

http://www.kaddb.com/public/English.aspx?Page_Id=606&Menu_ID2=32&Menu_ID=31

⁴¹ مركز تدريب العمليات الخاصة هو مركز تدريب متطور للعمليات الخاصة والقوى الأمنية من الأردن، الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميين. أنظر موقع المركز الإلكتروني:

<http://www.kasotc.com/Home.html>

الأخيرة، يتساءل هؤلاء المراقبون عن طبيعة النموذج الأمني الذي قد يفضله الملك. ويخشى المراقبون أن التطورات الأخيرة قد يكون لها تبعات سلبية على تماسك المجتمع الأردني نفسه.

وبالنظر إلى تزايد عدد الصدمات بين القطاعات القبلية المختلفة من السكان خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، يعبر باحث أردني عن قلقه مما يعتبره تآكلاً لقدرة الدولة على فرض القوانين. فيدفع الباحث أن:

"ممثلي السلطات المحلية فقدوا بالتدريج سلطتهم. وتدهورت العلاقات بين القبائل والحكام بشكل كبير على المستوى المحلي. وفي مواجهة الصراعات الهائلة والضغط المستمر من جانب القبائل المحلية، حرص ممثلو الدولة بالدرجة الأولى على عدم خلق أعداء. وهكذا وصلوا إلى نقطة حيث لا يستطيعون اتخاذ أي قرارات خوفاً من أن يثيروا غضب السكان المحليين. فتأكلت فكرة بناء الدولة في هذه الظروف"⁴⁴.

ولذلك فإن ثمة خوف ينتاب المحليين من اتجاه متزايد نحو تفتت المجتمع، حيث يرجع الناس إلى هوياتهم الأصلية، الأردنيون من ناحية والفلسطينيون من ناحية أخرى، ويقررون الاعتماد إما على أسلحتهم الخاصة أو على الشركات الخاصة ليضمنوا سلامتهم. بالعودة إلى نموذج دول أمريكا اللاتينية، مثل هندوراس أو المكسيك، يعتقد الباحث الأردني المذكور أن التوتر المستمر بين الجماعات قد يفرز تطوراً كبيراً في سوق الأمن الخاص خلال السنوات القادمة. سينبثق هذا التطور من المكوّنين الأساسيين في المجتمع الأردني ومن المجموعات الصغيرة المتنوعة المتشكلة على المستوى المحلي، كجزء من استراتيجيات أمنية جديدة:

"يجد الأردنيون، الذين يشكلون الغالبية في الجيش، أنهم ليسوا أغنياء جداً. قد يسدي النظام خدمة لهم بالسماح لهم بالمشاركة في قطاع الأمن الخاص. يتمتع الفلسطينيون من جانبهم، وهم يشكلون معظم نخبة رجال الأعمال، بحالة اقتصادية أفضل. ولأن الأردنيين مزدودون سلفاً بالأسلحة، فقد يعتمد الفلسطينيون بدورهم على وسائل خاصة".

إن هذا السيناريو يبدو أنه يذهب بعيداً في تحليل التبعات المحتملة للتطورات الأخيرة في قطاع الأمن. لكن ومن دون الذهاب بعيداً إلى هذا الحد، فيبدو أن

من خبرة العديد من المنظمات الأمريكية، بما فيها "مركز قيادة العمليات الخاصة"، و"برنامج الجيش الأمريكي للمكتب التنفيذي الخاص بالتمويه، التدريب وتوظيف الوسائل"، بالإضافة إلى مقاولي القطاع الخاص المتخصصين في التصميم والبناء كمثّل ستانلي للمستشارين ومؤسسة المقاولين الأمريكيين الدوليين (سيسكا/أركيرودون). حسب ما يرد في موقع المركز الإلكتروني، يقود المركز اللواء المتقاعد ج. ل. هاريل الذي يقود مجموعة متنوعة ومختارة بعناية من المدربين والمساعدين الذين تم انتقاؤهم من نخبة وحدات العمليات الخاصة".

ولقد ساهم خلق بنى هجينة كهذه في تشويش الحدود بين المجالين العام والخاص فيما يتعلق بالأمن في الأردن. وهذا الوضع محل انتقاد شديد، حيث أنه يخلق تضارب وتراكب بين قطاع الأمن الخاص ونظام الدولة الأمني:

"تأتي معظم القوة العاملة في المركز من الجيش الأردني. ويأخذون رواتبهم من ميزانية الجيش، بينما يذهب نتاج عملهم إلى حسابات الشركة. حتى أن بعضهم لا يحصل على ما يفوق راتبه المعتاد. (...) وثمة ما يقرب من خمسة وعشرين شركة تعمل تحت هذه المظلة، في مجالات التدريب والاستشارة والحماية والصيانة... والحال أن الملك نفسه هو مندوب مبيعات لمركز الملك عبد الله في الخارج، ولديه بعض المستشارين من الجيش. ولا غرو أن الجميع يعمل من أجل الملك الذي هو قائد الجيش ورئيس الشركة"⁴². (...)

وفي معرض تحذيرهم مما يصفوه بـ "نوع جديد من الإقطاعية"، يذهب بعض المراقبين أن التطورات الأخيرة في قطاع الأمن قوضت فكرة الأمن العام. فبسبب مشاركة الملك عبد الله نفسه في مجال الأمن الخاص، وأيضاً بسبب الاهتمام العميق الذي أظهره بالشركات من قبيل "بلاك ووتر"⁴³ في السنوات

⁴² مقابلة سابقة.

⁴³ يشير جيريمي سكايل في كتاب مكرس لبلاكووتر إلى "علاقات الشركة الخاصة مع الأردن وملكه". في عام 2004 وعندما قرر الملك عبد الله أن يشكل وحدة ملاحية مكونة من خمسة آلاف رجل خاصة بعمليات مكافحة الإرهاب، استأجر الأردن للقيام بتدريب القوة المميزة كان مركز تدريب العمليات الخاصة الذي افتتح في الأردن عام 2009 مصمماً على غرار مجمع موبوك الخاص ببلاكووتر. في عام 2010، تمت مقاضاة خمسة ضباط من إكس إي (الاسم الجديد لبلاكووتر)، بمن فيهم الرئيس السابق، بتهم إخفاء أسلحة. زعمت التهم أن الضباط زوروا وثائق ليخبئوا هدايا من الأسلحة خاصة بالملك عبد الله الثاني. لتفاصيل أكثر، انظر بلاكووتر: صعود أقوى جيش مرتزقة في العالم، الصفحات 413-414؛ "بلاكووتر سابق:

الرئيس يتهم بتهم تتعلق بالأسلحة"، في بي بي سي نيوز، 16 نيسان 2010.

⁴⁴ مقابلة مذكورة سابقاً

كما أنها أيضا زودت مواكب كبار الشخصيات بالحراس الشخصيين⁴⁹.

أضف إلى ذلك أن مرحلة إعادة الإعمار التي تلت الحرب الأهلية اللبنانية كانت تركز على المسائل الأمنية، مما لعب دورا رئيسيا في خصخصة القطاع الأمني، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الأثرياء. وقد غدت عملية إعادة إعمار وسط بيروت التي تعهدها شركة سوليدير في بداية التسعينات من القرن الفائت، على وجه الخصوص، أمرا ذا طابع رمزي للمنطق الجديد الذي ساد في هذه الحقبة. بيد أن المصالح الاقتصادية لم تكن وحدها المصالح ذات الشأن، فإلى ذلك كانت الجوانب السياسية والاقتصادية لا تقل أهمية باعتبارها عوامل تحدّد كيفية تطور الأوضاع على الأرض. وفي دراسة مهمة عن الواقع الأمني لمدينة بيروت نشرت في العام 2009، يؤكد الباحثون أن:

"أول برنامج أمني شامل كان قد تأسس هناك (في بيروت القديمة) من أجل السيطرة على المداخل والمخارج المؤدية إلى الأماكن العامة فيها. وقد تحول مشروع وسط مدينة بيروت إلى رمز للاستراتيجيات الاقتصادية المدنية والنيوليبرالية التي ساهمت إلى حد كبير في تقرير شكل تطور المدينة في السنوات التي تلت، مما أسفر عن سياسة تهميش قامت على أساس الانقسام الطبقي. وما انفكت هذه الاتجاهات تحدد شكل تطور المدينة التي باتت الآن تمتلك مشهدا محددًا بشكل جيد لمناطق محمية من قبل قطاع الأمن الخاص، حيث تقوم الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي بإقامة ممتلكاتها فيها. وتتألف هذه الممتلكات من عمارات (مثل مراكز التسوق والمحلات التجارية والمطاعم والمقاهي والأبراج السكنية العالية والمنتجعات على الشاطئ) ونظم البنية التحتية (مثل شبكات الطرق السريعة والمطارات والمرافق) التي كانت تزودهم بالخدمات. ولقد قامت الأنظمة الأمنية بإنشاء هذه الأبنية بحيث تستبعد أي خطر متيحة بذلك لأثرياء المدينة التجول دون أي إزعاج"⁵⁰.

والحق أن هذا النظام الأمني يجد جذوره بعيدا في سنوات الحرب الأهلية عندما كانت بيروت فيها مقسمة إلى عدة مناطق يهيمن عليها زعماء الطوائف. ولكن الاضطرابات السياسية التي تلت اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في

النظام في صدد النظر في طرق جديدة للتعامل مع المجتمع. فقد أرسلت السلطات العامة مؤخرا إشارات إلى أن الاعتماد على مصادر خارجية عن طريق التعاقد outsourcing أمر ممكن، طالما أن هناك تنسيق وثيق مع القوات الأمنية الرسمية. وفي وقت زمن يبدو فيه المجتمع مفتتا بشكل متزايد، فإن ذلك يتطلب أن يكون النظام مسيطر بشكل تام - وبمقدرته الاعتماد- على جهازه الأمني.

الشركات الأمنية الخاصة في لبنان: أداة تستعملها الأحزاب السياسية في معركتها من أجل السلطة؟

لقد تطور قطاع الأمن الخاص في لبنان في سياق خاص يميّز بتمزق المجتمع ونظام الحكم كليهما عند نهاية الحرب الأهلية. ولكن مثلما حدث في كل مكان آخر، فقد لعبت الاعتبارات الاقتصادية دورا حاسما في ظهور هذه الظاهرة. وقد أنشأت أول شركة أمنية خاصة عند نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الفائت. وفي عام 1995 لم يكن في لبنان أكثر من أربع من هذه الشركات، كانت اثنتان منها، وهما شركة المستقبل الأمنية⁴⁵ وشركة سيكيوريتاس⁴⁶، فرعين من شركات عالمية، بينما كانت الشركتان الأخريان، وهما شركة سيكيورتي كونترول أند بروتيكشن (SCAP)⁴⁷ ومجموعة ذود الأمنية⁴⁸، شركتين وطنيتين. ووفقا لما يقوله جنرال سابق في الجيش اللبناني:

"تلك الشركات قد تأسست لأسباب تجارية واقتصادية صرفة، ووفقا لحاجات السوق اللبنانية. فقد لاحظ مالكو هذه الشركات أن هذا القطاع في حالة نمو في القارتين الأوروبية والأمريكية، فحاولوا أن يفعلوا الشيء نفسه في لبنان. وكان نحو 90 في المائة من عملها لا يعدو بيع المعدات والخدمات الأمنية، بما في ذلك تزويد الشركات الخاصة بحراس غير مسلحين - وخاصة المصارف، ولكن أيضا بعض البيوت الخاصة والمباني التي يمتلكها أثرياء أو مهمون.

⁴⁵ تأسست شركة المستقبل الأمنية في لبنان في عام 1992، وكانت مرتبطة بمجموعة Integrated Security Group، في إنكلترا. وكانت متخصصة في تقديم الحراس الشخصيين وخدمة نقل الأموال وحماية المناسبات العامة، إضافة إلى تركيب وتشغيل آلات المراقبة والإنذار.

⁴⁶ ترتبط سيكيوريتاس مع شركة Société Suisse de Surveillance, SA السويسرية وتأسست في لبنان عام 1987. وتقوم بنفس الخدمات التي تقوم بها شركة المستقبل الأمنية.

⁴⁷ لا ترتبط SCAP بأي شركة عالمية، وتأسست في لبنان في عام 1991.

⁴⁸ لا ترتبط ذود بأية شركة عالمية، وتأسست في لبنان عام 1985. وهي لا تقدم حراسة أو حراسا شخصيين، ولكنها تبيع معدات حماية فقط، مثل الأقفال وأجهزة الإنذار ومعدات الحريق.

⁴⁹ مقابلة خاصة في بيروت، كانون الثاني (يناير) 2011.

⁵⁰ Mona Fawaz, Ahmad Gharbieh and Mona Harb, « Beirut. Mapping security », Diwan 2009

طرات على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ومع ذلك فلا يزال من الصعب تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها حول عدد الشركات الأمنية الموجودة في البلد.

"يوجد اليوم حوالي أربعين شركة مسجلة اليوم، أهمها زود سيكيورتي (Zod Security) و G4S و SCAP و Lebanon و بروتكشن و (Protectron) و باتريك سيكيورتي (Patrick security). وتقدم معظم هذه الشركات خدمات الحراسة الشخصية وخدمات تحويل الأموال. وبعض هذه الشركات لبنانية صرفاً، بينما بعضها الآخر هي فروع لشركات أجنبية من مثل G4S"⁵⁴.

وتلقتي هذه الشهادات عند حقيقة أن وزارة الداخلية مؤهلة لإعطاء الترخيصات، ولكن الإجراءات التي ينبغي اتباعها للتسجيل رسمياً من أجل الحصول على الرخصة تبقى رغم ذلك أمراً مبهماً على وجه الخصوص.

"يجب أن تقدم طلباً إلى وزارة الداخلية، تفصّل فيه معلومات تقنية حول الشركة وطبيعة العمل الذي سوف تقوم به. وقبل العام 2004، كان وزير الداخلية إلياس المر قد أعطى ترخيصات لعدة شركات من أجل أن تضيف على نشاطاتها طابعاً قانونياً. فلقد أعطى معظم الشركات التي تأسست قبل العام 2004 (بحدود 90% من هذه الشركات) شرعية لوجودها. ولكن ثمة عدداً من هذه الشركات التي لا تزال تعمل بحكم الأمر الواقع ومن دون ترخيص"⁵⁵.

ولكن أبعد من الغموض الذي يكتنف الإجراءات، فإننا لا نملك معلومات عن القواعد التي تسيّر عمل هذا القطاع، إذا وجدت بالأساس، وهو ما لا يمكن التأكد منه. ولا يمكن إنكار أن العلاقات الوثيقة بين مدراء الشركات في قطاع الأمن الخاص وكبار المسؤولين في قطاع الأمن الرسمي قد لعبت دوراً حاسماً في تطور القطاع. ومثل أي مكان آخر في العالم، فإن معظم الشركات الأمنية يرئسها ضباط عسكريون متقاعدون أو حتى ضباط اختاروا أن ينضموا إلى القطاع الخاص بعد انتهاء خدمتهم. بيد أن ضعف الدولة ومؤسساتها قد أثبت أنه عامل أكثر فعالية في كيفية تطور هذا القطاع. ووفقاً لما يقوله ربيع الشاعر:

العام 2005 أدت إلى توسع غير مسبوق في ظاهرة الأنظمة الأمنية الخاصة التي بدأت تنتشر انتشار النار في الهشيم، وبات مقبولاً انتشار هذه الظاهرة في كافة مناطق بيروت الإدارية أو في الضواحي⁵¹. وبدأت المصارف والمولات والمحال التجارية الكبرى تستخدم أجهزة الكشف بالأشعة على الحقائب الكبيرة والكمبيوترات والمجسات الإلكترونية ومعدات تفتيش السيارات. وبدأ منع العامة من دخول مناطق شاسعة في قلب العاصمة بيروت التي يقوم بحراستها حرس خاصون تستخدمهم شركات من مثل G4S وهوك (Hawk)⁵². وقد وصف ربيع الشاعر، وهو مستشار سابق لوزير الداخلية اللبناني السابق زياد بارود في الفترة بين 2008 و2011، ذلك بقوله:

"بعد الحرب، وخاصة أثناء فترة الهجمات الانتحارية، انتشرت الشركات الأمنية الخاصة بشكل متسارع. وأنيقت بهذه الشركات مهمة حماية المصارف والمؤسسات والأحياء. وكانت الغاية من ذلك هي حماية الأحياء من السيارات المفخخة وحماية الشركات والمؤسسات المالية من المجرمين، إلخ... (..) ولكن بعد الهجمات الإرهابية تهاقت كل أفراد الطبقة السياسية على الحراس الشخصيين، بعد أن بلغ عدد العناصر الأمنية التي تضررت من هذه الهجمات نحو ألف رجل. ولكن كان من المتوقع الحصول على موافقة من الحكومة: فمستوى الحماية التي كانت الدولة تقدمه كان رهناً بمستوى المسؤولية. ولذلك فقد بدأ الوزراء باستئجار الحراس الشخصيين على نفقتهم، ورتبوا أمر الحصول على موافقة وزارة الدفاع للسماح لمرافقيهم بحمل السلاح"⁵³.

وفي هذا السياق، سرعان ما بات قطاع الأمن الخاص قطاعاً اقتصادياً هاماً في لبنان (وتفيد التقارير أن هذا القطاع يوظف نحو خمسة آلاف شخص)، وقد جاء تطوره نتيجة التغيرات التي

⁵¹ للمزيد حول طفرة شركات الأمن الخاصة، يمكن مثلاً مراجعة

Private security firms cash in on increasing "paranoia", in The Daily Star, April 5, 2007

http://www.dailystar.com.lb/article.asp?edition_id=1&categ_id=1&article_id=81192#axzz1Ho6NBLGq

⁵² توصف هوك التي تأسست عام 2006 بأنها "واحدة من أكثر الشركات الأمنية نمواً" في البلاد. وهي بموظفيها البالغ عددهم 700 موظف مسؤولة عن عدة مشاريع في منطقة السوليدير. ولمزيد من التفاصيل راجع موقع الشركة على:

<http://www.hawk-lb.com/About%20Us%20Page.html>

⁵³ مقابلة خاصة مع ربيع الشاعر، بيروت كانون الثاني (يناير)

غضون فترة عام واحد. ويكفي أن نذكركم بأنه في عام 1993 كانت الخطة أن يكون لدينا قوة من الشرطة بحدود التسعة وعشرين ألفاً...⁵⁸.

وفي مثل هذا السياق، جاء تطور الأوضاع السياسية بعد العام 2005 ليفاقم من حدة شعور المواطنين بأنهم لا يستطيعون أن يعتمدوا على الدولة لتأمين حمايتهم. ومنذ ذلك الوقت، بدأ التركيز على أن الأحزاب السياسية تستخدم شركات الأمن الخاصة كغطاء بهدف إعادة تأسيس الميليشيات التابعة لها. ووفقاً للباحث من طرابلس (م.أ.) فإن هذه الظاهرة لم تكن جديدة:

"ما بين عامي 1992 و2005 تم تأسيس الشركات الأمنية الخاصة من قبل الحريري والقوات اللبنانية، ولكن بشكل رئيسي من قبل القوى السياسي الموالية لسورية، وإن كان ذلك بشكل غير علني. وارتفع تواتر الحركة بعد عام 2005، إثر مغادرة القوات السورية للأراضي اللبنانية. عندها بدأ استخدام الشركات الأمنية الخاصة كجبهات لتشكيل قوات عسكرية مرتبطة بالأحزاب"⁵⁹.

حينذاك، لجأت الطائفة السنية على وجه الخصوص إلى قياداتها من أجل تأمين حمايتها، عندما انتقل الصراع السياسي بين النخب السياسية من الساحة السياسية إلى الشوارع، وحصل أول اشتباك مع مناصري المعارضة التي يقودها حزب الله في بيروت نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) 2006. وبعد ذلك راحت الحوادث الدموية تتكرر بين سكان الأحياء السنية والشيعية في عامي 2007 و2008، وامتدت الاشتباكات إلى مناطق أخرى في لبنان وشملت طوائف وجماعات أخرى. ويعطي تقرير لمجموعة الأزمات الدولية في عام 2010 وصفاً مثيراً للاهتمام للحالة التي وجد القادة السنة فيها أنفسهم خلال تلك الفترة:

"هذه المرحلة الجديدة من المواجهات الطائفية جعلت الكثير من أفراد الطائفة السنية يطالبون قاداتها ببناء قوة عسكرية للدفاع عن النفس. (...) وما كان بإمكان تيار المستقبل الذي كان يواجه منافسة من قبل منافسيه السنيين في أكثر من منطقة داخل لبنان، أن يبقى سلبياً في هذا المجال بينما يزداد اضطراب المجموعات المؤيدة له وقلقها. (...) ولم يسع تيار المستقبل في استجابته

"لم تُمنح أية رخصة منذ تسلم زياد بارود زمام وزارة الداخلية. والسبب أننا لا نملك أية وسائل للسيطرة عليها، وثمة مجازفة في احتمال أن تقلت الأمور من بين أيدينا. ولذا فإننا لم نرخص لأية شركة أمنية جديدة، ولكن الشركات الموجودة تتابع عملها في هذا المجال. والمشكلة أن هذه الشركات ليست مهنية. (...) وأما فيما يتعلق بترخيص حمل السلاح، فإن هذا من صلاحيات وزارة الدفاع. ولكنك تعلم أنه لا يوجد سيطرة... فالجميع في لبنان مسلح"⁵⁶.

إن السياق المميز لدولة ضعيفة ومجزأة يمكن أن يفسر لنا إلى حد بعيد كيفية تطور قطاع الأمن الخاص في لبنان. إن الأمن هو نظرياً جزء لا يتجزأ من مظاهر سيادة الدولة ولا بد من أن يتم تنظيمه وفقاً للقانون، ولكن بالنسبة لمعظم اللبنانيين، فإن الانتماء الأهلي والعلاقات الأبوية تملو في لبنان على مفهوم الدولة ومؤسساتها، كما يبرز لنا باحث مختص من مدينة طرابلس:

"إنك لا تطلب الحماية من الدولة، بل من قائد جماعتك الأهلية أو السياسية. وفي الحقيقة فإن علاقة السيد بالتابع تبدو وكأنها نظام يطلب فيه التابع من السيد حمايته من القانون"⁵⁷.

ويضيف ربيع الشاعر، بالاستناد إلى معطيات حصل عليها من استطلاع حديث للآراء أن:

"83% من اللبنانيين لا يتقون بقوى الأمن الداخلي، لتأمين حمايتهم. ويعود هذا إلى قضايا مثل توفر الوسائل اللازمة لذلك والتدريب وبالطبع الاعتبارات السياسية. أضف إلى ذلك أن ضباط الشرطة اللبنانية هم عادة موظفون بعقود؛ وهم لذلك ليسوا مثبنتين كموظفين في السلك. ولذلك فهم غالباً ما يفقدون إلى الحافز، ويميل عدد الأفراد الذين يغادرون السلك إلى الارتفاع. ونظراً إلى طريق استخدامهم وروايتهم التي يتقاضونها، فإنك لا يمكن أن تتوقع الكثير منهم. وفي الوقت الحاضر يوجد من بين كادر سلك الشرطة البالغ ثلاثة وعشرين ألف عنصر أحد عشر ألفاً تم توظيفهم عن طريق العقود المؤقتة. وهدفنا اليوم هو تثبيتهم ولكن بما أن ثلاثة أرباعهم هم من طائفة معينة، فإن ثمة مغامرة بأن التوازن الطائفي يمكن أن يكسر... والآن ينبغي أن نوظف وندريب أربعة آلاف عنصر جديد في

⁵⁸ مقابلة سابقة

⁵⁹ مقابلة سابقة

⁵⁶ مقابلة سابقة: تمت قبل أيام من سقوط حكومة سعد الحريري

⁵⁷ مقابلة في طرابلس، 12 كانون الثاني/يناير 2011

والصقور (the eagles). وهاتان المجموعتان عبارة عن عصابتين منظميتين تتألفان من أفراد غير محترفين من الشباب المراهقين أو الذين في العشرينات من عمرهم. وهم ليسوا بالضرورة بلطجية – وبالتأكيد لم يكن سام كذلك – ولكنني لن أتفاجأ إذا كان بينهم بعض القساة.

وبعد أن يثبت الشباب حدا معيناً من الولاء والكفاءة في الفهود أو الصقور يتم اختيارهم لتلقوا تدريباً على القتال في شركة سيكيور بلاس. وقد يبقى بعضهم في الشركة، ولكن معظمهم يعودون إلى إحدى المجموعتين التين أرسلتاها للتدريب. وهذه هي الطريقة التي تقوم فيها منطقة طريق الجديدة باختيار وتدريب جنودها.

- يقول سام: "إننا نستخدم العصي الكهربائية." وماذا عن المسدسات؟ يجيب سام بنفي قاطع: "لا، لا نستخدم المسدسات."

- "ضد من؟"

- "ضد اللصوص والناس غير المرحّب بهم."

- "مثل الشيعة والفلسطينيين من الجنوب؟"

- "يعني، طبعاً.. ومن غيرهم؟"

ويُقَسَّم الحي إلى عدة مناطق للمراقبة بين البانترز والإيغلز، مع وجود تراتبية عالية التنظيم للقيادة. وقادة الفصائل، وهم غالباً متوسطو الأعمار، لديهم أسماء حركية لعلهم اقتبسوها من بعض أفلام الإثارة. (...)

- "لدينا دوريات نهائية وأخرى ليلية. بعضها دوريات متحركة – حيث لدينا رجال على الدراجات والسيارات. وفي الزوايا وعند مداخل الأبنية الهامة هنالك مراقبون في ثياب مدنية، يبدون كأى شخص عادي، ولن يكون لديك أدنى فكرة عن كونهم. فإذا بدت عليك شبهة ما فإنهم يوقفونك ويستجوبونك."⁶²

ووفقاً لتقرير مجموعة الأزمات الدولية السابق ذكره، فإن مثل هذه المجموعات يمكن أن تعد بضعة آلاف من الناس، رغم أن التقديرات تختلف كثيراً من مصدر لآخر⁶³. وأما في ما يتعلق بأفواج طرابلس في

للضغط المتنامي الذي تعرض له من قبل مؤيديه إلى تشكيل ميليشيا مركزية خاصة به، ذلك أن قوة حزب الله العسكرية الطاغية كانت ستقضي على مثل هذا الجهد غير البناء أو المجدي. ولكنه بدلاً عن ذلك أسس تيار المستقبل شركة أمنية خاصة كانت مسؤولة عن حماية قاعدته (...). كما أنه أيضاً استأجر بعض العناصر الميليشيوية الشابة لتنضم إلى الجماعات التي كان يمولها ويقودها تيار المستقبل من أجل حماية الأحياء السنية"⁶⁰.

ولهذا السبب اختار تيار المستقبل شركة أمنية خاصة، هي شركة سيكيور بلاس (Secure Plus) واستخدمها كغطاء لتقديم الحماية إلى الطائفة السنية. وتم استخدام عناصر من بين الشباب – وغالبيتهم من أعضاء التيار العاطلين عن العمل – في الأحياء السنية في العاصمة بيروت ولكن أيضاً في طرابلس وعكار. وتم استخدام تجربة الميليشيات من أجل خلق فرق الحماية الشخصية والتي أهمها "فهود طريق الجديدة" في بيروت و"أفواج طرابلس" في طرابلس، والتي تقول التقارير إن مديرها هو سالم دياب، المنسق العام السابق لتيار المستقبل. وكانت الفكرة هي استئجار نوع من "المرتزقة" الذين كان لا بد من تدريبهم من قبل جنرالات سابقين في الجيش"⁶¹. وفي عام 2007، كان ثمة مدون كندي يسافر في لبنان روى في تقرير مهم تجربته مع أحد شبان المجموعة في منطقة طريق الجديدة. ويقدم هذا التقرير معلومات، وإن كانت غير موثقة، حول بنية مثل مجموعات الدفاع الذاتي هذه، وعلاقتهم مع شركة سيكيور بلاس (Secure Plus) التجارية:

" – سيكيور بلاس.

شرح سام البنية التنظيمية لمجموعة المراقبة في حيّه، ولكنه كان حريصاً جداً على ألا يلفظ الكلمة المحرمة "ميليشيا؟"

إن شركة سيكيور بلاس هي شركة مرخصة تقدم الحراس الشخصيين وخدمات المراقبة لأفراد الطائفة السنية. ولكنها تقوم أيضاً بخدمة إضافية هي خدمة تقديم التدريب لمجموعتي مراقبة أصغر حجماً هما الفهود (the Panthers)

⁶² مقتطف من "The Sunni Street" المنشور في مدونة " The Juan Show" لأحد خريجي جامعو بريتش كولومبيا، كندا، والذي عمل في الشرق الأوسط كمراسل إنترنت في عامي 2007/2008. والمدونة متوفرة على:

<http://yahyashow.blogspot.com/2007/12/sunni-street.html>

⁶³ أنظر المرجع المذكور في الهامش رقم 60

⁶⁰ Lebanon's Politics: the Sunni Community and "Hariri's Future Current", Crisis Group Middle East report n°96, May 26, 2010, pp. 12-13. See the report for more details, especially Future Current's leaders' testimonies

⁶¹ مقابلة مع سحر الأطرش، بيروت في 14 كانون الثاني (يناير)

وبعد عام 2008، فقدت فكرة استخدام الشركات الأمنية الخاصة كغطاء لإعادة بناء ميليشيات مرتبطة بالأحزاب السياسية أي أرضية لها. أولاً، أثبت تيار المستقبل أنه عاجز عن حماية الطائفة السنية، وهو ما وُجد استياء كبيراً حتى ضد سعد الحريري نفسه. وأكثر من ذلك، إن الفلسفة التي تقف وراء شركة سيكيور بلاس والشركات المشابهة بدت وكأنها تتناقض بشكل كامل مع ما كانت هذه الحركة تدافع عنه، وهو ضرورة تعزيز مكانة الدولة ومؤسساتها. ووفقاً لباحث من مدينة طرابلس:

"لقد أدركوا بعد العام 2008 أن ذلك (الشركات الأمنية الخاصة) كانت بلا فائدة، فهم لم يكونوا قادرين على مجاراة خصومهم بالوسائل العسكرية، ولم يكونوا قادرين على حماية أكثر من عدد محدود من القادة. وفي نهاية النهار، لم يكن ثمة خيار آخر مطروح سوى خيار الجيش وحزب الله. وكان من الضروري أن تقوم الدولة بحماية الجميع. إلى ذلك، فقد تم توجيه انتقادات سلبية إليهم (القادة السنة)، فقد أتهموا بتحطيم الدولة. ولذلك كان الخيار الآخر الذي لجئوا إليه هو خيار تعزيز مكانة الدولة. (...) لقد انتهى دور أفواج طرابلس بعد اجتياح بيروت"⁶⁷.

وبشكل مماثل، تقيد التقارير أن شركة سيكيور بلاس قد حلت في عام 2009، فقد أثبتت التجربة بمجملها وبشكل قاطع فشلاً ذريعاً. فهي من جانب لم تستطع أن تزود تيار المستقبل بالوسائل العسكرية الكفيلة بتأمين حماية نفوذه السياسية، وفقاً للقول السائر الذي يقول إن من يملك القوة يسيطر على السياسة، ومن جانب آخر شكلت ضربة إضافية للدولة ولمقدرتها على تقديم الحماية لكافة مواطنيها، بغض النظر عن انتمائهم الطائفي أو السياسي.

خاتمة: اتجاهات مستقبلية

على الرغم من أن قطاع الأمن الخاص نشأ وتطور في سياق اللبرلة الاقتصادية وبزوغ الأسواق الجديدة، فإنه أثبت أنه ليس كغيره من الأعمال التجارية في العالم العربي.

ومع أن الأمن يعد أحد الأعمدة الرئيسة للنظام السياسي في معظم دول المنطقة، إلا أن المهام الأمنية بدأ يتم تعهدها إلى القطاع الخاص بشكل متزايد. وبدأت هذه الظاهرة، التي كانت تقتصر في بداياتها على تأمين ومراقبة بعد الأماكن التجارية المحددة، تنتسج تدريجياً. وبدأت السلطات بالاستعانة

مدينة طرابلس، فيقال إن أعدادها تتراوح بين ثلاثة آلاف وتسعة آلاف فرداً⁶⁴. ومع ذلك، فالكثير منهم، وفق ما تقوله الباحثة سحر الأطرش التي التقت بعدد كبير من الشباب الذين يعملون في هذه المجموعات في هذه الفترة، تحركهم الدوافع المادية أكثر من إحساسهم بأخطار تهدد الأمن⁶⁵. ورغم أنهم كانوا غالباً ما يؤكدون على انتمائهم لأحيائهم وعلى ولائهم لسعد الحريري وعلى ضرورة أن يقوموا بحماية أنفسهم، فسرعان ما تبدى في الحقيقة أن دافعهم كان الحاجة المادية، إضافة إلى الحصول على المعدات والتدريب. وفي يوم 7 أيار، عندما سيطر حزب الله وعدد من حلفائه على أجزاء هامة من العاصمة بيروت، تم إرسال مقاتلين من طرابلس وعمار للمشاركة في القتال الدائر في بيروت. ولكنهم سرعان ما أثبتوا أنهم غير قادرين على مقارعة قوى حزب الله، ووجد سعد الحريري نفسه مهاناً ومحاصراً في منزله. وقدم صحفي مراسل من جريدة "لوس أنجلوس تايمز" (Los Angeles Times) تقريراً مثيراً عما حدث في بيروت في ذلك اليوم، مركزاً على التجربة الفاشلة لشركة سيكيور بلاس:

"في وقت متأخر من إحدى ليالي الأسبوع الماضي، انهارت تجربة قطاع الأمن الخاص. فعندما هاجمت قوات حزب الله تيار المستقبل، هرب مقاتلوه أو سلموا أسلحتهم. وقال بعض المقاتلين بعدها إنهم شعروا بالخيانة من قبل معلمهم السياسيين الذين فشلوا في تزويدهم بوسائل حماية أنفسهم، بينما ووقفت قوات الأمن النظامية جانبا وتركت حزب الله يقضي عليهم.

وقال أحد المقاتلين السنة وهو يندب حالة المعركة غير المتكافئة: "لقد كنا مجهزين للقتال لبضعة ساعات لا أكثر. من أين نحصل على الأسلحة والذخيرة؟ لقد حوصرنا؛ سدّت كل المنافذ علينا. وحتى سعد الحريري نفسه تركنا نواجه قدرنا لوحدها."

وأضاف أحد رؤساء الشركات الأمنية الذي تحدث شريطة عدم ذكر اسمه بسبب حساسية الموضوع إن "القوات السنية لم تكن في الحقيقة مستعدة"⁶⁶.

⁶⁴ نفس المصدر

⁶⁵ مقابلة مذكورة سابقاً

⁶⁶ "Private force no match for Hezbollah", in The Los Angeles Times, May 12, 2008

<http://articles.latimes.com/2008/may/12/world/fg-security12>

⁶⁷ مقابلة مذكورة سابقاً

بشكل متزايد بمتعهدي الأمن الخاص لأداء مهم تعد من صميم عمل أجهزة الأمن الحكومية.

إن هذه التطورات ساهمت في تشويش الحدود بين ما هو عام وما هو خاص، وخصوصا بسبب الانخراط العميق للكثير من المسؤولين الأمنيين وأعضاء النخب الحاكمة في شركات الأمن الخاصة التي تزداد مسؤولياتها يوما بعد يوم.

ولذا، تثار الأسئلة حول المدى الذي ستذهب إليه عملية الخصخصة⁶⁸ والتغييرات التي ستحدثها على مفهوم وواقع الأمن العام، وذلك لأن أهداف من وراء عملية خصخصة الأمن ليست واضحة دائما، وكذا الحال بالنسبة للمستفيدين الفعليين من العملية- الدولة ومؤسساتها، أم المواطنون، أم الحكام؟

وبينما تشدد السلطات على حقيقة أنها تظل المسؤولة عن الإشراف والرقابة على الشركات الخاصة، يتسائل المراقبون بشكل متزايد عن حقيقة عملية محاسبة متعهدي الأمن الخاص أمام الجمهور. ولأن اللاعبين في قطاع الأمن الخاص يؤدون عملهم خارج مؤسسات الدولة، فقد يجد المواطنون صعوبة أكبر في ممارسة رقابة على الأمن الخاص، ربما أكبر من ممارسة الرقابة على ممثلي أجهزة الدولة الاعتيادية.

In May 2011, *The New York Times* published an article detailing the deal struck between the UAE authorities and Erik Prince, the founder of BlackWater Worldwide. According to the newspaper, M. Prince would have been entrusted by the authorities of the UAE to build a private army made up of foreign mercenaries and responsible for both protecting the Emirati territory and infrastructures against foreign enemies and repressing internal dissent. See "Secret desert force set up by Blackwater's founder", in *The New York Times*, May 14th, 2011. Available at <http://www.nytimes.com/2011/05/15/world/middleeast/15prince.html?pagewanted=all>.

